التعاون الإقليمي في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

المحاضرة الثانية: التعاون الأوروبي

يشكل التعاون الأوروبي لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أحد الركائز الأساسية للأمن في الاتحاد الأوروبي. يهدف هذا التعاون إلى تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء لمواجهة الجرائم التي تتخطى الحدود الوطنية، مثل تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، والقرصنة الإلكترونية، وغسيل الأموال، والإرهاب، وغيرها من الأنشطة الإجرامية المعقدة التي تؤثر على استقرار المنطقة.

أولا: المجلس الأوروبي:

يؤدي المجلس الأوروبي الدور الفعال في مكافحة الجريمة المنظمة عن طريق اللجنة الأوروبية الخاصة بمشاكل الجريمة ، حيث قام بالنشاطات التالية :

- إبرام اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عن طريق البحر سنة 1995م، بموجب المادة 18 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية لسنة 1988م.

- اتفاقية القانون الجنائي لمجلس أوربا عام **1995**، وقد شملت الاتفاقية تجريم الأفعال المتعلقة برشوة الموظفين العموميين والمتاجرة بالنفوذ وغسل الأموال كما نصت الاتفاقية على التعاون في مجال تسليم المجرمين الذي يرتكبون الجرائم المشبوهة في الاتفاقية والمساعدة القانونية المتبادلة في مجال مكافحة هذه الجرائم

- وفي جوان 1996م وضع المجلس بالاشتراك مع لجنة المجتمعات الأوروبية مشروع أكتوبيس octopus والذي يهدف إلي تقييم الوضع في 16 دولة من وسط وشرق أوروبا، فيما يخص مجال التشريع والممارسة المتبعة من طرف تلك الدول في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة

- **اتفاقية مجلس أوربا لغسل الأموال 1997:** و شملت الاتفاقية كل ما يتعلق بأعمال البحث و التحري الشرطي و القبض على المجرمين و مصادرة العائدات الإجرامية في الجرائم الخاصة بغسل الأموال

- .إنشاء لجنة من الخبراء في القانون الجنائي في أبريل سنة 1997م، كان الهدف منها دراسة خصائص و ملامح الجريمة المنظمة، إيجاد أوجه القصور في وسائل التعاون)

- الشبكة الأوربية لمنع الجريمة: تأسست بأمر من المجلس الأوروبي في 30 نوفمبر 2009، دورها الأساسي يتمثل في المساهمة في وضع تدابير وقائية داخل الاتحاد الأوربي، والشبكة الأوربية لا توفر فقط إطارا للتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي ولكنها تدعم أيضا أنشطة منع الجريمة على الصعيدين الدولي والمحلي.

ثانيا: الاتحاد الأوروبي:

بعد توقيع معاهدة الاتحاد الأوروبي بماستريخ سنة 1992م بدأ التعاون الأمني الأوروبي بصورة منتظمة وشاملة، يستشرف المستقبل، حيث أتخذ الاتحاد الأوروبي عدة إجراءات في مجال التصدي للجريمة المنظمة أهمها :

- إنشاء وحدة المخدرات الأوروبية داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي ومقرها لاهاي، من مهامها تبادل المعلومات بين وكالات تشريع القانون في مجال المخدرات وغسل الأموال، والأنشطة الإجرامية المنظمة التي تمتد آثارها إلي أكثر من دولتين – .تعمل هذه الوحدة علي مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، وفي المواد المشعة والنووية، وشبكات الهجرة غير الشرعية، وتهريب السيارات المسروقة، وجرائم الاتجار بالأشخاص .
- إبرام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لعدد من الاتفاقيات منها اتفاقية حول تسهيل إجراءات تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء
- إنشاء مكتب للشرطة الجنائية الأوروبية" Europol " عام 1995 ، يتركز عمل مكت الشرطة الأوربية على تنسيق العمليات بين قوى الشرطة الوطنية في الاتحاد الأوربي وتسهيل تبادل المعلومات ثنائيا وجماعيا، كما يدعم التعاون بين أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء، وتحليل المعلومات الجنائية ومساعدة الدول في التحقيقات، بما في ذلك تبادل البيانات الاستخباراتية وتتبع الشبكات الإجرامية عبر الحدود.
- إبرام معاهدة الاتحاد الأوروبي حول المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية سنة 1997م، بهدف تيسير الحصول علي الدليل من البلدان الأخر ى، وتطوير التحقيقات عبر الحدود، مثل يوروجاست هو وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون القضائي في القضايا الجنائية. يساعد على تنسيق التحقيقات والمحاكمات عبر الدول الأعضاء. يهدف إلى تسهيل التعاون بين الهيئات القضائية في الدول المختلفة لضمان العدالة وتنسيق الجهود لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود
- تشكيل لجنة من كبار المسؤولين تسمي لجنة ك4 تتخصص بتنسيق كافة الأعمال في مجال العدالة والشؤون الاجتماعية، نصت عليها المادة الرابعة من معاهدة ماسترخ، وتختص بتنسيق كافة الاعمال في مجال العدالة والشؤون الداخلية في الدول الأوروبية وتشرف اللجنة **على** ثلاثة مجموعات رئيسية تشمل المجموعة الأولى الهجرة واللجوء السياسي أما المجموعة الثانية فتختص بتعاون الشرطة والجمارك أما المجموعة الأخيرة فتختص بالتعاون القضائي.